



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
معهد العلمين للدراسات العليا  
قسم القانون العام

اختصاص الإدارة في رعاية المسنين في العراق

(دراسة مقارنة)

رسالة تقدم بها

باسم حمزة خضير

إلى معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل شهادة  
الماجستير في القانون العام

بإشراف

أ. د. فراس عبد الرزاق حمزة

٢٠٢٢ م

١٤٤٤ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ  
جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ  
مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ  
مَا يَشَاءُ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ

صدق الله العلي العظيم

سورة الروم {٥٤}



إهداء...

إلى مَنْ غَمَّرُونِي بِحَبِّهِمْ... وَعَظَفِهِمْ.. وَرِعَايَتِهِمْ  
أَبِي تَعَمَّدَهُ اللهُ بِوَاسِعِ رَحْمَتِهِ وَأَسْكَنَهُ فِسِيحِ جَنَّاتِهِ...  
أُمِّي حَفِظَهَا اللهُ.. وَأَطَالَ اللهُ فِي عُمُرِهَا...

وإلى ..

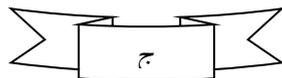
كُلِّ الْمُسْنِينِ...

الَّذِينَ أَفْنَوْا شَبَابَهُمْ وَأَعْمَارَهُمْ لِأَجْلِنَا...

# الشكر والعرفان

ليس بَعْدَ تَمَامِ الْعَمَلِ مِنْ شَيْءٍ أَجْمَلُ وَلَا أَحْلَى مِنَ الْحَمْدِ... فَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَالشُّكْرُ لَهُ  
كَمَا يَنْبَغِي لِجَلَالِ وَجْهِهِ الْكَرِيمِ وَعَظِيمِ سُلْطَانِهِ، وَكَمَا يَنْبَغِي لِجَزِيلِ فَضْلِهِ وَعَظِيمِ  
إِحْسَانِهِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ الْأَمِينِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَعَلَى آلِهِ وَمَنْ وَاوَاهُ  
عَلَى مَا أَنْعَمَ بِهِ عَلَيَّ مِنْ إِتْمَامِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ... ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَسْعُنِي إِلَّا أَنْ أُشِيدَ  
بِالْفَضْلِ وَأَقْرَّ بِالْمَعْرُوفِ لِكُلِّ مَنْ أَسْهَمَ فِي إِنْجَازِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ وَأَخْصُ بِالذِّكْرِ...  
أَسْتَاذِي الْمَشْرِفِ الدِّكْتُورِ فِرَاسِ عَبْدِ الرَّزَاقِ حَمْزَةَ عَلِيٍّ مَا حَصَّنِي بِهِ مِنَ التَّوَجُّهِ وَ  
التَّصَوُّبِ، وَمَا عَلَّمَنِي مِنْ فَيْضِ إِنْسَانِيَّتِهِ وَخُلُقِهِ الرَّفِيعِ وَمُسْتَوَاهُ الرَّاقِي... وَإِلَى كُلِّ  
أَسَاتِذَتِي الْأَفَاضِلِ فِي مَعْهَدِ الْعُلَمَاءِ لِلدِّرَاسَاتِ الْعُلْيَا، بِبُورْكِ فِيهِمْ جَمِيعاً وَجَزَاهُمْ اللَّهُ  
عَنِّي خَيْرَ الْجَزَاءِ، وَأَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهَذَا الْعَمَلِ عَلَيَّ قَدْرَ الْعِنَاءِ فِيهِ وَأَنْ يَجْعَلَهُ  
خَالِصاً لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ إِنَّهُ عَلَيَّ ذَلِكَ لِقَدِيرٍ.

الباحث



## المستخلص

فئة المسنين من الفئات الضعيفة داخل المجتمعات، ألتى باتت تتسارع أعدادها في الإزدياد بوتيرة متصاعدة، وما تعانيه هذه الفئة من الإهمال والتهميش إضافة إلى الظروف القاهرة التي تحيط بهم والمشكلات الصحية والاقتصادية والاجتماعية التي ترافق هذه المرحلة العمرية، مما يجعل واقع الحياة شديدة الوطأة عليهم، فضلاً عن ضعف الخدمات المقدمة إليهم من قبل الأجهزة الحكومية المعنية، زاد من معاناة هذه الفئة، لاسيما إن لهذه الفئة طبيعتها الخاصة، من حيث امتيازها بسماتها الخاصة من الناحية النفسية والاجتماعية.

كما إن قلة الدراسات القانونية حول هذه الفئة المهمشة من قبل الباحثين، زاد من عدم التعرف على هذه الفئة واحتياجها، أو ما يعانونه من آلام الحرمان والوحدة والتجاهل وضياع حقوقهم، الأمر الذي أدى إلى اعتقادهم أن الرعاية المقدمة لهم هي مجرد مساعدة من الدولة، وإنها ليست من حقوقهم الأساسية، مما ترتب عليه اقتناعهم بالنزr اليسير الذي يتقاضوه من المعونات، والكم القليل من الخدمات.

إضافة إلى التغيرات السريعة، التي طرأت على المجتمع من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتي انعكست سلباً عليهم، لاسيما بعد تغير نظرة المجتمع للأسرة، واقتصار مفهومها على الأسرة النووية، وما رافق هذه التغيرات من تخلي بعض الأسر عن رعاية كبار السن لديهم أو الأهتمام بهم، مما يحتم أن تكون رعايتهم والعناية بهم تقع على عاتق الدولة، متمثلة بأجهزتها الحكومية المختصة وعلى كافة مستوياتها، مما يستدعي بيان مدى اختصاص هذه الأجهزة سواء على مستوى المركزية أم اللامركزية الإدارية في رعايتهم، وبيان القوانين ألتى تعمل تلك الأجهزة تحت ظلها لتوفير متطلباتهم واحتياجاتهم من إيواء ورعاية صحية واجتماعية، لاسيما وأن القوانين التي تحمي هذه الفئة لا تزال تعاني كثيراً من النقص في تلبية احتياجات هذه الفئة وتوفير الملاذ الأمن لهم مع غياب قانون موحد يصون حقوقهم ويلبي إحتياجاتهم الفعلية.

ولا سيما وأن هذه الفئة أوصت بها التعاليم الدينية وما أوجبته الأعراف الاجتماعية والأخلاقية وما تضمنته الدساتير من حماية لهذه الفئة والخدمات الواجب توفيرها لهم، لذا سيكون بحثنا دراسة مقارنة لدساتير وقوانين جمهورية العراق والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، التي تناولت هذه الفئة بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال استعراض هذه النصوص وتحليلها مع بيان مدى اختصاص وسلطة الإدارة في تقديم الرعاية المختلفة لهذه الفئة.

## قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات
٩٨ - ٥	الفصل الأول التعريف بحقوقهم المسنين وأوجه رعايتهم
٥-٥	المبحث الأول: التعريف بالمسنين
٥-٥	المطلب الأول: مفهوم المسنين
١٥-٦	الفرع الأول: تعريف المسن
٢١-١٥	الفرع الثاني: ذاتية المسنين
٢١-٢١	المطلب الثاني: حقوق المسنين
٢٨-٢٢	الفرع الأول: حقوق المسنين في الشريعة الإسلامية
٣٣-٢٨	الفرع الثاني: حقوق المسنين في المواثيق والصكوك الدولية
٤٣-٣٤	الفرع الثالث: حقوق المسنين في التشريعات الوطنية
٤٤-٤٣	المبحث الثاني: أساس رعاية المسنين وأوجه رعايتهم
٤٤-٤٤	المطلب الأول: الأساس الشرعي و التشريعي في رعاية المسنين
٤٧-٤٥	الفرع الأول: الأساس الشرعي لرعاية المسنين
٥٣-٤٨	الفرع الثاني: أساس رعاية المسنين في المواثيق والصكوك الدولية
٦٠-٥٤	الفرع الثالث: أساس رعاية المسنين في الدساتير والتشريعات الوطنية
٦١-٦٠	المطلب الثاني: أوجه رعاية المسنين

٧٥-٦١	الفرع الأول: الخدمات الاجتماعية للمسنين
٨٥-٧٥	الفرع الثاني: الرعاية الصحية للمسنين
٩٨-٨٦	الفرع الثالث: الرعاية التعليمية والثقافية والترفيهية
٢٠٨ -٩٩	<b>الفصل الثاني</b> <b>مسؤولية الإدارة في رعاية المسنين</b>
٩٩-٩٩	المبحث الأول: الاختصاصات الممنوحة للإدارة في رعاية المسنين
١٠٠-١٠٠	المطلب الأول: الجهة الإدارية المسؤولة عن رعاية المسنين على مستوى السلطة الاتحادية
١١٢-١٠٠	الفرع الأول: اختصاص رئيس الدولة ومجلس الوزراء في رعاية المسنين
١٢٠-١١٣	الفرع الثاني: اختصاص وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في رعاية المسنين
١٣٠-١٢٠	الفرع الثالث: اختصاص وزارة الصحة في رعاية المسنين
١٣٠-١٣٠	المطلب الثاني: تحديد الجهة الإدارية المسؤولة عن رعاية المسنين على مستوى اللامركزية الإدارية
١٤٣-١٣١	الفرع الأول: اختصاص المحافظات غير المنتظمة بإقليم في رعاية المسنين
١٤٨-١٤٤	الفرع الثاني: اختصاص المحافظات المنتظمة بإقليم في رعاية المسنين
١٥٥-١٤٩	الفرع الثالث: اختصاص رعاية المسنين على مستوى اللامركزية المرفقية
١٥٦-١٥٦	المبحث الثاني: الطبيعة القانونية لاختصاص الإدارة في رعاية المسنين والرقابة عليها
١٥٦-١٥٦	المطلب الأول: الطبيعة القانونية لاختصاص الإدارة في رعاية المسنين

١٥٦ - ١٧١	الفرع الأول: السلطة التقديرية والمقيدة للإدارة في رعاية المسنين
١٧١ - ١٨٣	الفرع الثاني : اختصاص الإدارة في منح منظمات المجتمع المدني حق الرعاية المسنين
١٨٣ - ١٨٣	المطلب الثاني: إجراءات الرقابة على اختصاص الإدارة في رعاية المسنين
١٨٣ - ١٩٣	الفرع الأول: الرقابة البرلمانية على اختصاص الإدارة في رعاية المسنين
١٩٣ - ١٩٩	الفرع الثاني: الرقابة القضائية على اختصاص الإدارة في رعاية المسنين
٢٠٠ - ٢٠٩	الفرع الثالث: رقابة الإدارة على أعمالها في مجال رعاية المسنين
٢١٠ - ٢١٣	الخاتمة
٢١٤ - ٢٣٦	المصادر